المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي

Civil Society in Algeria & Democratic Transformation Process

محمد مجدان

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، medjden.mohammed@outlook.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/04 تاريخ القبول: 2020/11/24 تاريخ النشر: 2020/12/20

ملخص:

تقوم هذه الدراسة بتحليل مفهوم المجتمع المدني بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة ظهوره وتطوره، بالإضافة الى دوره في عملية التحول الديمقراطي، والتي تبرز من خلال عمليتي التنشئة السياسية والمشاركة السياسية، وكذا علاقته بالنظام السياسي في الجزائر. ثم يتم تناول الصعوبات والعراقيل التي ظلت تواجه هذا المجتمع المدني في القيام بدوره. وأخيرا يتم تناول وسائل دفع المجتمع المدني وتدعيمه لكي يقوم بدوره على أحسن وجه.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتناول موضوعا هاما، مرتبطا بنجاح الديمقراطية، وهو مساهمة المجتمع المدني في ذلك، انطلاقا من الاستفادة من تجارب دول اخرى سبقت الجزائر. ولكن رغم هذا، فان المجتمع المدني في الجزائر ظل يواجه عدة صعوبات وعراقيل منعته من القيام بدوره.

لهذا تنتهي هذه الدراسة، إلى أنه لكي يلعب المجتمع المدني دوره في عملية التحول الديمقراطي، لابد من تحقيق شروط وإيجاد أرضية مناسبة لذلك بتوافر مجموعة من الوسائل: ثقافية–اجتماعية، واقتصادية، وقانونية –سياسية، تدعم هذا الدور وتدفعه.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، التحول الديموقراطي، التنشئة السياسية، المشاركة السياسية، النظام السياسي.

Abstract :

This study is analysing the concept of civil society ، in general ، and in Algeria in particular ، by looking at its emergence and evolution ، & its role in the democratic process ، which can be seen in its role in the political socialization ، & in the political participation، in addition to its relation with the political regime in Algeria . The study also analyses the difficulties & the obstacles that are confronting the civil society in Algeria . Finally, the study presents these means which can help the civil society in Algeria to be more effective and dynamic in playing its role properly .

The importance of this study arises from the fact that it is treating an important subject which is linked to the success of democracy , that is the role of civil society in Algeria in this process. But unfortunately، this civil society is facing many difficulties and obstacles which prevent it from playing its role .

As a result the study concludes that in order that the civil society in Algeria plays this role perfectly، some necessary conditions : socio- cultural , economic، & politico- legislative ، have to be achieved .

Key words : civil society , democratic transformation , political socialisation , political participation , political regime .

المؤلف المرسل: مجدان محمد

1- مقدمة : ليس هناك أدنى شك في الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في مختلف دول العالم ، وذلك لأنه يعتبر من الفواعل الأساسية في هذه العملية ، فهو يعد همزة الوصل التي تربط بين المواطنين و النظام السياسي ، وذلك بتحويل انشغالاتهم ومطالبهم إليه ، إذ بواسطته يتم الضغط على هذا النظام للحصول على تلك المطالب، والاهتمام بتلك الانشغالات، و تحويلها إلى سياسات عامة و قرارات ، يستفيد منها الجميع .

كما أن للمجتمع المدني تأثير مباشر على المواطنين أنفسهم في ميادين الحياة المختلفة، لأنه الأقرب إليهم و بالتالي فبإمكانه فهم سلوكاتهم ومواقفهم إزاء أي ظاهرة سياسية أو اجتماعية ... الخ .

للمجتمع المدني كذلك تأثير على قرارات النظام السياسي المختلفة، ومنها عملية التحول الديمقراطي كما ان النظام السياسي ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره الشريك الاساسي له في صناعة القرارات الهامة والمصيرية في المجتمع.

و أخيرا فإن المجتمع المدني يلعب دورا هاما في ضمان تثبيت و احترام مبادئ الديمقراطية و ضمان حقوق الانسان و الحريات العامة في المجتمع واحترامها .

والجزائر تعتبر من بين الدول التي اهتمت بالمجتمع المدني وبدوره، من خلال حثها وتشجيعها على إنشاء الجمعيات على اختلاف أنواعها وتنوع نشاطاتها. وما التشريعات المختلفة حول الموضوع إلا دليلا واضحا على هذا الاهتمام وذاك التشجيع.

كما أن المجتمع المدني في الجزائر هناك من يعتبره مهما، من خلال الدور الذي لعبه في دفع الكثير من الإصلاحات والتغييرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية إلى البروز والتحقق. بالإضافة إلى دوره في المحافظة على التوازنات العامة داخل الدولة، خاصة في الظروف الصعبة والاستثنائية التي مرت بها البلاد. كما تظهر هذه الاهمية للمجتمع المدني في الجزائر في تناوله والاهتمام به دائما في الخطابات الرسمية، وفي المجال الإعلامي كذلك، حيث أصبح عاملا مهما يعول عليه في كثير من الأمور الهامة ومنها العملية السياسية، وعملية التحول الديموقراطي.

والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هنا هو: إلى أي مدى لعب المجتمع المدني في الجزائر دورا في عملية التحول الديمقراطي فيها؟ وتتفرع عن هذا السؤال الأساسي مجموعة من الأسئلة الفرعية: ما هو مفهوم المجتمع المدني عامة، وفي الجزائر خاصة؟ ما هي الصعوبات والعراقيل التي ظلت تواجه المجتمع المدني في الجزائر للقيام بدوره؟ وماهي وسائل دفع ودعم دوره هذا؟

للإجابة على هذه الأسئلة ، فإن هذه الدراسة تهدف إلى إماطة اللثام على دور المجتمع المدني في الجزائر ، من خلال التعرف على مفهومه عامة وعلى أهم مؤسساته ، ثم يتم تناول المجتمع المدني في الجزائر : ظهوره والدور الذي لعبه ويلعبه في الساحة السياسية الوطنية : في عملية التنشئة السياسية ،وفي المشاركة السياسية ، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة التي ظلت تربطه بالسلطة السياسية في الجزائر، وذلك من أجل معرفة الدور الذي لعبه ويلعبه في عملية التحول الديمقراطي فيها. ثم يتم التعرض للصعوبات والعقبات التي ظل يواجهها هذا المجتمع المدني، والتي أعاقته عن القيام بدوره هذا. وأخيرا سيتم تناول تلك الوسائل التي من شأنها العمل على تدعيمه ودفعه لكي يقوم بهذا الدور كما ينبغي.

2- مفهوم المجتمع المدني،والمجتمع المدني في الجزائر

The concept of civil society & the civil society in Algeria

سيتم في هذا المحور التعرف على مفهوم المجتمع المدني بصفة عامة ، بتناول تعريفه و نشأته بالإضافة إلى مكوناته و مؤسساته. ثم يتم تناول المجتمع المدني في الجزائر بصفة خاصة : ظهوره والاهتمام به .

2 .1- المجتمع المدني : المفهوم العام Civil society : general meaning

إن مفهوم المجتمع المدني يعد من بين أكثر المفاهيم عرضة للنقاش والخلاف ، فليس هنالك اتفاق حول مفهومه ،لأنه مصطلح غامض و مرن في نفس الوقت ، و خاضع لعدة تفسيرات والتي

قد تكون متناقضة أحيانا ، و ذلك حسب رأي المفكر والمرجعية التي ينطلق منها ، وكذلك بسبب الاختلاف الكبير بين ما يمكن إدراجه ضمن إطار المجتمع المدني و ما لا يمكن

وإذا ما تم استعراض تاريخ ظهور و نشأة المجتمع المدني، فإن جذوره ترجع إلى أرسطو، الفيلسوف اليوناني، الذي قام بتقسيم الدولة إلى ثلاث طبقات: الطبقة الغنية جدا، الطبقة الفقيرة جدا، والطبقة الوسطى، ولكل طبقة دورها في المجتمع، والذي يتفاوت من طبقة لأخرى(1) .

إلا أن المجتمع المدني لم تتبلور معالمه ولم تتضح مظاهره ، إلا في القرنين 18،17، وقد ارتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتطور الفكر السياسي في أوربا، وبظهور نظرية العقد الإجتماعي هناك ، و كذلك بعد انتقال المجتمع الأوروبي من النظام الإقطاعي الزراعي، إلى النظام الرأسمالي التجاري الصناعي، و ما نتج عن هذا الإنتقال من صراعات على جميع الأصعدة : فكرية، اجتماعية، سياسية واقتصادية،و غيرها كانت بداية لتشكل المجتمع المدني وبلورته(2) . كما كان لنجاح الثورات السياسية هناك الدور الكبير في تشكل المجتمع المدني وظهوره بشكل أوضح، بدءا بالثورة الهولندية في بداية القرن 17 ، والثورة البريطانية (1641-1688) ، فالثورة الفرنسية (1785-1815) ، و الثورة الألمانية في منتصف القرن 19. هذه الثورات نقلت المجتمع الأوروبي من مجتمع مسير تبعا لنظرية الحق الإلهي وقوانين الطبيعة ، إلى مجتمع مدني متحضر ، يقوم على مبادئ الديمقراطية والحرية(3) .

ولهذا فإن المفكرين الغربيين قد اتفقوا على اختلاف توجهاتهم، على أن المجتمع المدني مر بمرحلتين: في الأولى ، كان الناس يعيشون تبعا لقوانين الطبيعة،و هي الحالة التي سبقت دخول الإنسان في المجتمع وتسمى حالة طبيعية . و في الثانية ، انتقل الإنسان للعيش داخل المجتمع ،في ظل قيود و قوانين يخضع لها الجميع ، و التي تم وضعها تبعا لعقد اجتماعي بين الناس(4) .

و إذا عدنا إلى إعطاء تعريف للمجتمع المدني ، فنجد أن هناك تعاريف متعددة في الفكر الغربي:

- فقد عرفه (Hygel) بأنه : "تلك الأنظمة و الأنشطة التي تقوم على أساس التعاقد بين الأفراد خارج إطار العائلة أو الدولة ".

- و عرفه (Stephen Dilo) بأنه : "أشكال من الجمعيات يطلق عليها غالبا مجموعات طوعية، توجد خارج الهياكل الرسمية للدولة ، ينضم إليها المواطنون طواعية ،وتعمل ضد سلطة الحكومة المركزية"(5)

- وعرفه (Dominique Collas) بأنه : "تلك الحياة الإجتماعية، وخاصة الحياة العامة المنظمة إنطلاقا من منطق خاص بهم،والتي تضمن من خلال ذلك ديناميكية اقتصادية،ثقافية و سياسية(6) .

- و عرفه (Wright Jordan) بأنه : "مملكة تقع بين الدولة و الأسرة ، و تقطنها منظمات منفصلة عن الدولة ، إذ تتمتع بالإسقلال الذاتي في تعاملها معها ، وتتشكل من مجموعة من الأفراد يهدفون إلى حماية مصالح و قيم معينة"(7) .

هذا ومن المتعارف عليه أن المجتمع المدني يتكون من عدة مؤسسات أهمها :

1.2. 1- الجمعيات Associations : هي تعبير سياسي و اجتماعي ، يخص مجموعة من الأفراد ينضمون لبعضهم طواعية للدفاع عن مصالحهم المشتركة في إطار حدود معينة . و تختلف الجمعيات باختلاف اهتماماتها و مصالحها ، منها المهنية، الخيرية، الإنسانية ، الدينية ، العلمية ، و الرياضية.. وغيرها(8) . و تغطي هذه الجمعيات جل مجالات الحياة و نشاطاتها المختلفة . كما تعتبر أداة للأفراد لتوظيف معارفهم واستغلال وسائلهم من أجل تطوير النشاطات التي يهتمون بها .

2.1.2 – النقابات Trade Unions : هي مؤسسات تضم مجموعة من الأفراد بهدف الدفاع عن مصالحهم المهنية . وهي تعتبر من بين أهم التنظيمات الناشطة في المجتمع المدني، إذ أن الكثير منها قاد عديدا من الإصلاحات ضد بعض الانظمة التسلطية والاستبدادية في العالم، كنقابة تضامن في بولونيا في بداية الثمانينات، والتي أسقطت الحكومة الشيوعية هناك. كما تساهم النقابات في صيانة الوحدة الوطنية داخل البلد الواحد، و الوقوف دون محاولات التقسيم لمبرر طائفي أو ديني أو عرقي ...أو غير ذلك . ومن أمثلة النقابات نجد: نقابات العمال عامة، ونقابة الأطباء، المحامين، المهندسين و المعلمين ...الخ(9)

3.1.2-المنظمات الغير حكومية Non-governmental organisations : و هي عبارة عن منظمات تقع بين الحكومة و القطاع الخاص ، مستقلة عن الدولة ، وليس لها أهداف تجارية ،

وتتكون من مجموعة من الأفراد ، يسعون للتأثير في السياسات العامة للدولة المتواجدين فيها ، و هدفها تحقيق الإتصال بين الأفراد و الجماعات على النطاق العالمي . ومن أمثلتها الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي كثيرة جدا من أن تحصى .

4.1.2 –الأحزاب السياسية Political Parties : رغم أنها ليست من المجتمع المدني ، بل هي من المجتمع السياسي ، لأن ما يميز المجتمع المدني، ليس استقلاله عن الدولة فقط ، بل و استقلاله عن السياسة أيضا . كما أن الاحزاب السياسية تسعى الى السلطة ، بخلاف منظمات المجتمع المدني .ولكننا أدرجناها هنا ، بسبب دورها الهام في تنشيط المجتمع ، فنشاطها لا يقتصر على المشاركة في الانتخابات والسعي نحو السلطة فقط ، بل تهتم كذلك بعملية الرقابة على الدولة ، و تحقيق المشاركة السياسية ،و تكريس التنشئة السياسية و الإجتماعية ، و المطالبة بترقية حقوق الإنسان واحترامها ، و العمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية، والمطالبة بحرية الرأي و حرية التعبير ، إلى غير ذلك من النشاطات الهامة في المجتمع .

هذا ويتكون المجتمع المدني على اختلاف مؤسساته، من مجموعة من المبادئ التي تعتبر أصيله في تكوينه و هي:

أ- قيام مؤسسات تنتمي إلى الدولة ، و تعكس مصالح المواطنين واهتماماتهم في مختلف الميادين ، وتتمتع بنوع من الإستقلال الذاتي في النشاط و اتخاذ القرارات في مجال اختصاصها .

ب- ضمان حق المواطنين في المعارضة الفكرية و السياسية، و هذا ما يدعم الولاء للمجتمع ككل و ليس لجهة اخرى محددة كالقبيلة أو العشيرة ... الخ ، خاصة في حالة تناقض المصالح و تضاربها .

ج- كلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وقوي نشاطها ،كلما ضعفت قوة الدولة على ممارسة التسلط والضغط على المواطنين ، لأن المجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين الدولة و المواطن ، و ذلك لأن الفرد لا يتعامل مع الدولة كشخص منفرد ،و لكن يتعامل معها داخل جماعة أو مؤسسة أكبر منه ، تقدم له نصيبا من المساندة و الحماية .

2.2- المجتمع المدني في الجزائر Civil society in Algeria

عرف الميدان السياسي في الجزائر مفهوم المجتمع المدني بوضوح في النصف الثاني من القرن الماضي،و قد احتضنت بعض القوى السياسية و الإجتماعية ، هذا المفهوم بسهولة ، و تبنت أطره التنظيمية الجديدة ، و خطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية و الحزبية بعد وضع دستور 1989، الذي سمح بإنشاء الجمعيات. حيث يشير الفصل الرابع المتعلق بالحريات و الحقوق في المادة 33 من هدا الدستور ، إلى الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية، على الحقوق الأساسية للإنسان. كما يشير إلى أن الحريات الفردية و الجماعية مضمونة . وتظهر هذه الحقوق بصورة واضحة في نص المادة 41 ، من هذا الدستور التي تنص على أن حرية التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن . كما وضع هذا الدستور مادة خاصة للتفرقة بين الجمعية والحزب السياسي ، و هي المادة 42 المتعلقة بالحق في إنشاء الأحزاب .

و بعد إقرار دستور 1989 ، فقد تم إصدار قانون الجمعيات ، رقم 90/31 في 4 ديسمبر 1990، والذي عرف الجمعية في المادة 2 بأنها : "إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ،و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون و معنويون على أساس تعاقدي و لغرض غير مربح ،كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات طابع مهني ، إجتماعي ، علمي ، ديني ، تربوي و ثقافي على الخصوص(10)

كما نص القانون العضوي رقم 12/06 الصادر في 15جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات على ذلك . و عرفت المادة 2 منه الجمعية بكونها "تجمع أشخاصا طبيعيين او معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة ، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم و وسائلهم تطوعا، و لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي

و العلمي و التربوي و الثقافي و الرياضي و البيئي و الخيري و الإنساني" (11).

من خلال هذه الإشارات والتعريفات التي أتى بها المشرع الجزائري في مختلف قوانين الجمعيات ، يظهر أنه قد هدف إلى تقديم تعريف للجمعية ، لتمييزها عن باقي الفاعلين الاجتماعيين الآخرين .

ثم جاء التعديل الدستوري في 7مارس 2016 والذي نصت المادة 48 منه على حريات التعبير،و أن إنشاء الجمعيات و الإجتماع مضمون للمواطن. كما نصت المادة 54 منه على أن حق انشاء الجمعيات مضمون ، و أن الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية(12)

من هذا كله يتبين أن جميع هذه الإصلاحات و التشريعات ، جاءت لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني من أجل تهيئة الإطار السياسي و الإجتماعي المناسب لتحقيق الديمقراطية ، من خلال تحقيق الإستقرار السياسي و التنشئة السياسية ، و تنشيط المشاركة السياسية .

هذا من الناحية القانونية . و لكن من الناحية الفعلية فإن النظام السياسي في الجزائر قد قصد من وراء تعامله مع موضوع المجتمع المدني وحثه على إنشاء الجمعيات والأحزاب لتحقيق هدفين اساسين هما :

1-امتصاص غضب المواطنين،بسبب تدهور مستوى المعيشة، التي ازدادت سوءا من الجانب الاجتماعي و الاقتصادي خاصة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات .

2- زيادة إحكام قبضته على الأوضاع العامة في البلاد ،حتى يستطيع تحقيق تجانس وانسجام في أعلى سلم السلطة كما كان من قبل ،بواسطة وضع استراتيجية تمكنه من إنهاء هيمنة الحزب الواحد ، وتحييد الجهات الضاغطة التي تستخدمه .

3- دور المجتمع المدني في الجزائر في عملية التحول الديمقراطي

Role of civil society in Algeria in the democratic transformation process

يمكن رؤية هذا الدور في ثلاث أمور أساسية :في عملية التنشئة السياسية ، وفي ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية ، وأخيرا في علاقة المجتمع المدني بالسلطة الحاكمة .

3. 1- دورالمجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية

Role of the civil society in the political socialisation process

إن أهمية التنشئة السياسية تظهر في التعبير عن اتجاهات المجتمع ، وتحقيق التعبئة السياسية ، و اختيار النخب السياسية و تدريبها لتتقلد مناصب المسؤولية ، زيادة على نشر الثقافة السياسية، وتحقيق التكامل

السياسي. و هنا تظهر علاقة المجتمع المدني بالتنشئة السياسية، وخاصة دور الأحزاب السياسية باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية، و ذلك عن طريق التثقيف السياسي من خلال عقد الاجتماعات و المؤتمرات ، و تنظيم دورات التدريب السياسي ، و نشر البرامج و الاراء السياسية في صحفها و منشوراتها . فالأحزاب السياسية تعتبر مؤسسات للتنشئة السياسية ، حيث تقدم للمواطنين معلومات ومعارف سياسية متنوعة ، كما انها تعمل على تعبئتهم للمشاركة السياسية و كذا التصويت في الانتخابات ، او التعبئة وراء أفكار وبرامج سياسية معينة .

غير انه يلاحظ ان دور مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية في الجزائر ، ظل محدودا ، وخاصة فيما تقوم به الاحزاب السياسية من تعبئة و تدريب وتحضير لنخبها ، هذا بسبب ضعف البرامج و الحملات التي تقدمها ،او ضعف التعبئة الجماهيرية لمرشحيها . و هذا يعني عجز في عملية التنشئة السياسية. و يرجع هذا العجز الى هيمنة مرشحي السلطة على الاحزاب السياسية او احتوائها ، فالانتخابات الرئاسية لسنة 2004 مثلا ، عرفت عدة تحالفات حزبية و جمعوية اتخذت مواقف مدعمة و مساندة للرئيس بوتفليقة ، و هذا يدل على ضعف الاحزاب و المنظمات و على عجزها ويدل كذلك على سيطرة السلطة عليها ، والتي عملت على اختراق جل الجمعيات و احتوائها، و الضغط على الاحزاب السياسية (13)

و اذا كانت نسبة المشاركة الجماهيرية في الانتخابات، تبين درجة الدور التعبوي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من اجل تنشئة الافراد سياسيا ،فإنه يلاحظ امتناع المواطنين وعزوفهم عن المشاركة في العملية السياسية، ففي انتخابات 2012 التشريعية مثلا ، كانت نسبة المشاركة 42.26 %، بل و يرى البعض ان نسبة المقاطعة فاقت 80 % (14)

و هذه النسب المتدنية في الانتخابات ، و قلة اهتمام المواطنين بها ، تعتبر انعكاس حقيقي لظاهرة امتناعهم عن المشاركة في الانتخابات ، و بالتالي تعني عجز مؤسسات المجتمع المدني على زرع المبادئ و القيم السياسية ، و نشر الوعي السياسي ، و تعبئة المواطنين و تحسيسهم و تنشئتهم سياسيا . و حتى الاقبال الضعيف هذا ، لم يكن دافعه اسم الحزب وبرنامجه ، و انما كان العروشية و العلاقات الشخصية

للمترشحين ، و يرجع هذا إلى فقدان الثقة بين المواطنين و الاحزاب . كما يدل هذا الامتناع ، على عجز الاحزاب السياسية على تقديم البديل عن النظام ، فهي في نظر الكثيرين تسانده ، و تمشي في ركابه .

و من جهة اخرى، و بما ان التنشئة السياسية هي عملية مستمرة ،الا ان الاحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني ظلت دائما ذات نشاطات ظرفية او موسمية متقطعة تظهر فقط في المناسبات الانتخابية ثم تنسحب و تختفي(15)

كما يعود ضعف دور المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية في الجزائر، الى طبيعة علاقته بالنظام السياسي،التي ظلت قائمة اما بتبعيته له او بتحالفه السياسي معه،مما جعل التعبئة الجماهيرية و الحملات الانتخابية غير متوازنة ، و ذلك لان المجتمع المدني ظل مستغلا من قبل النظام لدعم مرشحيه ، فيقوم بتعبئة المواطنين من خلال المؤتمرات و الحملات الدعائية والإعلامية ، ليس كأداة للمشاركة الفعلية ، بل كأداة لمساندة قراراته و اختياراته .

و هكذا فان تبعية المجتمع المدني للنظام الحاكم ، أثرت على حياديته و استقلاليته ، و على أداء ادواره الحقيقية عامة ، و في التعبئة الجماهيرية و التنشئة السياسية خاصة .

2.3- دورالمجتمع المدني في تدعيم ثقافة المشاركة السياسية

Role of the civil society in sustaining the political participation culture

إن المشاركة السياسية ، تمكن المواطنين من المساهمة في الحياة السياسية كناخبين ، او كجماعات او كأحزاب سياسية ، او كعناصر ناشطة سياسيا . و في هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني كإحدى الجهات التي يمكنها ان تعمل على تحقيق هذه المشاركة السياسية ، بواسطة تعميق شعور المواطنين بالمسؤولية ازاء القضايا و الاهداف العامة للبلاد، من خلال تنشئتهم و توعيتهم كما أسلفنا(16)

و اذا ما تم استعراض مساهمة منظمات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية في الجزائر في السنين الاخيرة ، فانها قد تمثلت في :

- الانتخابات التشريعية لماي 2012 ، و التي عرفت مشاركة 44 حزبا ، تتنافس على 462 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني ، و كانت نسبة المشاركة 43.14 % .

– الانتخابات المحلية (البلدية و الولائية) ، لنوفمبر 2012 ، عرفت مشاركة 44 حزبا بالإضافة الى الاحرار . و كانت نسبة المشاركة في انتخابات المجالس البلدية 44.27% (مقارنة ب.96. 43 % في 2007) . اما انتخابات المجالس الولائية ، فقد عرفت مشاركة 52 حزبا + الاحرار . و كانت نسبة المشاركة 84 .42% (مقارنة ب 26 .43 % في 2007 ، و التي شارك فيها 24 حزبا فقط) .

– الانتخابات الرئاسية لأفريل 2014 . كانت نسبة المشاركة 71 .50% ، وقادت الى جدل حاد في الطبقة السياسية و المجتمع المدني ، بين مؤيد و معارض لترشح بوتفليقة للعهدة الرابعة نظرا لحالته المرضية ، حيث طالب المعارضون بتطبيق المادة 86 من الدستور الخاصة بعدم الترشح بسبب العجز و لكن المجلس الدستوري رفض ذلك .

– الانتخابات التشريعية لماي 2017 ، و عرفت مشاركة 55 حزبا + الاحرار . اما نسبة المشاركة فوصلت الى 55 .38% .

– الانتخابات المحلية لنوفمبر 2017 ، و شهدت مشاركة اكثر من 50 حزبا ، ووصلت النسبة الى 46.86% في البلدية ، و 96 .44% في الولاية(17)

ما يلاحظ بالنسبة لمساهمة منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية، انها كانت كبيرة ، و يظهر ذلك في مشاركة عدد لا باس به من الاحزاب السياسية في مختلف الانتخابات التي جرت ، الا ان نتائج هذه الاحزاب كانت منخفضة جدا، و ذلك بسبب سيطرة حزبي النظام :جبهة التحرير الوطني ،و التجمع الوطني الديمقراطي . اما مشاركة المواطنين في هذه الانتخابات ، فقد كانت هناك مقاطعة كبيرة لهم مقارنة بعدد المسجلين منهم، و هذا يدل على عجز مؤسسات المجتمع المدني على غرس المبادئ و القيم السياسية ونشر الوعي ، و تعبئة الافراد ، وتحسيسهم و تنشئتهم سياسيا، للاهتمام بمثل هذه الامور، و كذلك عجز هذه المؤسسات على تقديم البديل الحقيقي للنظام السياسي القائم .

اذن رغم محاولات الاحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني توسيع المشاركة السياسية ، الا انها لم تكن كما ينبغي،لان نشاطاتها ظلت مناسبتيه، كما انها لم تكن تملك قوة التأثير على المواطنين لترسيخ ثقافة سياسية من اجل تنشئة سياسية . كذلك نظرا لعجز هذه الاحزاب على تأطير المواطنين و توجيههم

مما ادى الى انقطاعهم عن المشاركة السياسية، خاصة في الانتخابات . كذلك بسبب تبعية المجتمع المدني للسلطة السياسية الممثلة في التحالفات السياسية في الانتخابات ، او التعبئة الغير متوازنة للافراد . كل هذا ادى الى عدم امكانية لعب مؤسسات المجتمع المدني دورها الحقيقي في عملية التنشئة السياسية.

لكن رغم هذا فان المجتمع المدني في الجزائر أصبح بعد ذلك اكثر نشاطا وأكثر حيوية عما كان عليه من قبل، عندما كان يسود الركود والتهميش ، و حتى و ان اتسم نشاطه هذا بالعديد من السلبيات و المآخذ التي ظلت عالقة به ، سواء تمثلت في فكرته القائمة على التبعية و الدعم المطلق للسلطة في الانتخابات ، طمعا في الاستفادة من مكاسبها المادية ، او كان الامر متعلقا بموقف النظام السياسي نفسه من تنظيمات المجتمع المدني في العمل على ترويضها و احتوائها ، او حتى اقصاء من يراها تمثل خطرا على بقائه واستمراره. ان هذه الحركية للمجتمع المدني، و بصرف النظر عن خلفياتها و سلبياتها ، يمكن اعتبارها شيء ايجابي في اطار حرية الرأي وحرية التعبير التي يكفلها الدستور الجزائري . وربما هذه الحركية جاءت كذلك في سياق ما شهدته الساحة العربية ، فيما سمى بالربيع العربي ، و كذلك بسبب ضغوطات القوى والمؤسسات الدولية ومطالبتها باحترام حق الشعوب في الحرية ، دون وصاية السلطات الحاكمة . يضاف الى هذا قرب موعد الانتخابات الرئاسية في افريل 2019 ، والتي فرضت على المجتمع المدني ان يكون له موقف ، و ان يثبت وجوده في الساحة(*18*).

وقد ظهرت هذه الديناميكية للمجتمع المدني في المظاهرات (الحراك) الخاصة ضد ترشح بوتفليقة للعهدة *الخامسة* لهذه الإنتخابات منذ 22 فبراير 2019 . وقد استطاعت هذه الحركية إجبار النظام على إلغاء العهدة الخامسة وتأجيل انتخابات 18 أفريل 2019 ، ثم استقالة بوتفليقة قبل نهاية عهدته الرابعة . والأمور خضعت لتطورات متلاحقة بالإتجاه نحو انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019 .

3.3- علاقة المجتمع المدني في الجزائر بالنظام السياسي

Relation of the civil society in Algeria with the political regime

كما أشير آنفا فإن النظام السياسي في الجزائر قد قصد في تعامله مع موضوع المجتمع المدني وتشجيع إنشاء الجمعيات والاحزاب السياسية ، إلى امتصاص غضب المواطنين واستيائهم ، بسبب تدهور الأحوال

المعيشية ، والتي ازدادت تفاقما . كما قصد إحكام قبضته على الوضع العام ، حتى يستطيع تحقيق تجانس وانسجام في أعلى هرم السلطة . ورغم ما عاشته الجزائر من هدوء نسبي ، مقارنة بالدول العربية ، الا ان هذا لم يمنع حركيات المجتمع المدني من التظاهر و الاحتجاج ضد النظام في كثير من جهات الوطن، وفي كثير من المرات، تعبيرا عن الوضع الاجتماعي السيء ، و عن الظلم ، و استنكارا لمختلف مظاهر الفساد وغير ذلك من المشاكل .

و قد استفادت هذه النشاطات الاحتجاجية من هامش الحرية الذي يكفله الدستور الجزائري ، لكن هذا الهامش عادة ما كانت تملؤه اما تنظيمات طلابية متعددة ، تخضع لهذا الاتجاه السياسي او ذاك ، و اما نقابات هي في بعضها غير قادرة على الحركة . بالاضافة الى ان كثيرا من منظمات المجتمع المدني تحولت الى لجان دعم و مساندة للرئيس بوتفليقة وللنظام القائم في مختلف القضايا المطروحة ، و هذا ما يثير مسألة الاستقلالية التي تعتبر من الامور الاساسية في موضوع المجتمع المدني(19) .

كما استفادت هذه النشاطات الاحتجاجية ، كما أشير آنفا من انعكاسات الربيع العربي الحركية ، و خاصة بعد رفع السلطات الجزائرية لحالة الطوارئ التي كانت تحظر مثل هذه النشاطات وتمنعها .

و من أهم هذه النشاطات الاحتجاجية قبل الحراك ،الذي انطلق منذ 22 فبراير 2019 ، نذكر على سبيل المثال ، التنظيمات الرافضة للعهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة ، و التي ظهرت مباشرة بعد اعلانه الترشح لهذه العهدة في الانتخابات الرئاسية لأفريل 2014 . و من أهم هذه التنظيمات حركة "بركات"، التي قامت بتنظيم احتجاجات متواصلة امام الجامعة المركزية بالعاصمة ، منها احتجاج ضخم يوم 14 مارس 2014 ، و الذي ضم كثيرا من الفئات الاجتماعية غلبت عليها النخبة المثقفة من اعلاميين و سياسيين واساتذة جامعيين و موظفين(20) . كما نظم اساتذة الجامعة وقفة تنديدية بالعهدة الرابعة بجامعة بوزريعة يوم 12مارس 2014 .

و أهم المبررات التي أعلنتها هذه التنظيمات الإحتجاجية لهذه العهدة نجد :

1- حالة الجمود السائدة في مختلف القطاعات : الاقتصادية ،الاجتماعية و السياسية والإعلامية، الذي ميز اداء المؤسسات الحكومية و كذا المعارضة . و يظهر هذا خاصة في التضييق في المجالين السياسي

و الاعلامي ، بالاضافة الى الفوضى في الاداء الاقتصادي ، رغم تحسن الحالة المالية للدولة آنذاك زيادة على الفساد المستشري في كثير من قطاعات الدولة ، حتى وصل الى المؤسسات الهامة فيها ، كشركة سوناتراك ، ووزارة الأشغال العمومية وغيرهما(21)

2- حالة اليأس و الاستياء التي هيمنت على فئات كثيرة من الشعب، بسبب الوضع الإجتماعي والإقتصادي المزري ، وبسبب خوصصة المؤسسات و الاملاك العمومية بطريقة مريبة ، و عدم وجود برنامج اقتصادي واضح و دقيق ، بالاضافة الى تكريس و تدعيم الجمود ، بالمحافظة على نفس الوجوه في المناصب العليا دون تغيير ،رغم إجراء انتخابات شكلية ، التي اصبحت فقط وسيلة لتقوم النخب الحاكمة بتجديد نفسها بنفسها، و كسبها الشرعية بواسطة طرق تتكرر مع كل موعد انتخابي شكلي(22)

3- يضاف إلى هذا الانتقادات الكبيرة التي وجهها السيد اليمين زروال ، الرئيس السادس للجزائر في رسالة الى الشعب يوم 19مارس 2014، في ذكرى النصر حول الأوضاع العامة في البلاد ، حيث دعمت هذه الرسالة من موقف حركات المجتمع المدني الرافضة للعهدة الرابعة ، و زادتها إصرارا .

و في مقابل نشاط هؤلاء الرافضين ، هناك نشاط المؤيدين للعهدة الرابعة ، و تتمثل في جل التنظيمات الطلابية بمختلف الجامعات الجزائرية ، و التي اجتمعت بالجزائر العاصمة يوم 14 مارس 2014 ،و دعت الى ضرورة دعم و مساندة ما اسمته بمرشح "الوفاء و الاستقرار" . و هو نفس موقف منظمة الزوايا التي اجتمعت بالعاصمة في نفس اليوم ، و ضمت شيوخ الزوايا على مستوى الوطن ، و الذين عبروا عن دعمهم و مساندتهم لبوتفليقة ، بل و أعلنوا "البيعة" لعهدة رابعة . بالإضافة إلى المركزية النقابية ....وغيرها من الفعاليات .

و كانت مبررات هذه التنظيمات من هذا الدعم و المساندة ما يلي :

1- للرئيس بوتفليقة الفضل في القضاء على الارهاب ، بعد اصدار قانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية مما ادى الى استقرار البلاد ، و عودة الحركية السياسية و الاقتصادية لها، و خاصة عودة الاستثمارات الكبيرة و الاجنبية منها على الخصوص .

2- عودة الجزائر الى صف الدول الهامة . و هو ما ظهر في الحركية الكبيرة التي شهدتها الديبلوماسية الجزائرية، حيث اصبحت الجزائر شريكا استراتيجيا مع القوى المؤثرة في العالم في كثير من قضاياه .

4- صعوبات المجتمع المدني في الجزائر،ووسائل دفع و تدعيم دوره

Difficulties of the civil society in Algeria & means of sustaining its role

في هذا المحور سيتم التعرض للصعوبات و العراقيل التي ظلت تواجه المجتمع المدني في الجزائر في القيام بدوره . ثم يتم تناول الوسائل التي يجب توافرها لتجاوز هذه الصعوبات و القيام بهذا الدور كما ينبغي .

1.4- صعوبات وعراقيل المجتمع المدني في الجزائر

Difficulties & obstacles of the civil society in Algeria

على الرغم من كثرة تنظيمات المجتمع المدني التي ملأت الساحة (اكثر من 80 الف منظمة بعد صدور الدستور 1989)، الا انها بقيت غير فعالة فيما تقوم به ، اما بسبب تبعيتها للاحزاب السياسية ، او بسبب سعي الدولة لاحتوائها، و تكبيلها ، و يظهر ذلك من خلال اجراءات الاعتماد و القبول والتجديد لهذه التنظيمات ، التي ظلت مشددة وصعبة، مع تقليص نشاطات التنظيمات المقبولة منها والمعتمدة، في نشاط و هدف محصور و محدد . و هذا يعد نوع من المضايقات التي تحد من قدرات منظمات المجتمع المدني و من تقليص نشاطاتها .

وعامة،يمكن تبيان اهم الصعوبات والمعوقات التي ظلت تواجهها منظمات المجتمع المدني في الجزائر :

1- عدم وجود ثقافة سياسية حول المجتمع المدني في الاوساط الشعبية ، اذ ظل يتنكر الكثيرون لدوره باستمرار ، لأنهم لا يعرفون أهميته ودوره في الحياة العامة ، مما دفع السلطات في احيان كثيرة الى التشكيك في بعض نشاطاته ، وبالتالي التضييق عليه .

2 - ربط تنظيمات المجتمع المدني بشخصية معينة ، أي شخصية القائد ، و ضعف مبدأ التداول على القيادة في هذه التنظيمات وخاصة الأحزاب السياسية ،إن لم يكن انعدامها .

3 – الجري خلف المساعدات و العطايا التي تمنحها الدولة لهذه التنظيمات ، مما ادى الى تقديم المصالح الضيقة على حساب اهداف المنظمة و ادوارها

4 – عدم وجود برامج واضحة لدى هذه التنظيمات ، و هيمنة الاعمال الارتجالية و المزاجية على قراراتها مع ضعف التنظيم و غياب الاحترافية عند الناشطين فيها ، مما جعلها عاجزة على مجابهة المشاكل التي تواجهها ، و القيام بالمهام الموكلة إليها وعلى أدوارها .

5 – عدم وجود شراكة حقيقية بين هذه المنظمات و السلطات العمومية، إما بسبب تكاسل هذه المنظمات في العمل الميداني ، من اجل الدخول في مفاوضات مع هذه السلطات ضمن شراكة مفيدة ، او بسبب عجز هذه المنظمات ، نتيجة لاحتكار السلطات الحاكمة لعملية الممارسة السياسية ، وصناعة القرارات و اصدار القوانين(23)

6 – اما اكبر عائق ظلت تواجهه تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ، فهو خضوعها لسيطرة الدولة ، و ذلك بقيام هذه الاخيرة بفرض إجراءات وقوانين تعقد و تصعب اولا عملية انشاء هذه المنظمات ، و تعقد و تصعب عملها المحدود ثانيا اذا انشئت . كما ظلت الدولة تقوم بالتغلغل داخل هذه المنظمات ، والسيطرة عليها ، بل اكثر من ذلك ظلت تقوم بخلق تنظيمات و جمعيات مصطنعة موازية نابعة من النظام و تابعة له(24) . و هنا يمكن الإشارة الى ما كان يسمى بالمسيرات العفوية ، و تجميع الاشخاص المؤطرين لتمجيد النظام ، و الصراخ بحياة الرئيس و بقائه (لجان مساندة الرئيس بوتفليقة لعدة عهد ، وحتى العهدة الخامسة لأبريل 2019 ، والتي ألغيت بفضل قيام الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019) . كما يمكن ذكر دور المنظمات الجماهيرية الكثيرة التابعة لحزب السلطة (جبهة التحرير الوطني(25)

و لاشك ان هذه الممارسات الغريبة ، قد تركت تأثيرات سلبية على تنظيمات المجتمع المدني وعلى نشاطاتها ، حيث نجدها اما ممنوعة من النشاط ، او مقيدة بشكل كبير بمجموعة من القوانين و الضوابط.(26).

نعم ان كثيرا من منظمات المجتمع المدني الناشطة في الساحة هي من صنع النظام الحاكم ، و قليل منها مستقلة ، و لكنها تتعرض لقيود قانونية و مالية صارمة و ظالمة ، و إلى ضغوطات كثيرة ، فافتقارها

لمصادر التمويل التي تسمح لها بالنشاط الحر والاستقلالية مثلا شكل عائقا لها ، جعلها عرضة لاستغلال النظام بل ربما لاستغلال الجهات الخارجية(27)

لكل هذا نجد ان المجتمع المدني في الجزائر قبل الحراك الأخير ، فقد فاعليته و كفاءته و تحول الى مجرد ادوات يستخدمها النظام الحاكم (الدولة) للسيطرة على المواطنين ، وتضييق الخناق عليهم وعلى حريتهم(28)

2.4- وسائل دعم دور المجتمع المدني في الجزائر ودفعه

Means of sustaining the role of the civil society in Algeria

بالرغم من الصعوبات و العراقيل التي ظلت تواجهها منظمات المجتمع المدني في الجزائر، الا انه يمكن دعمها و دفعها للقيام باداء وظيفتها بفعالية اكبر ،و تمكينها من القيام بدورها على اتم وجه ، و ذلك بتوافر مجموعة من الوسائل : اجتماعية- ثقافية ، واقتصادية ، وسياسية – قانونية :

1.2.4- الوسائل الإجتماعية-الثقافية Socio-cultural means : والتي تعتبر هامة في نجاح المجتمع المدني في القيام بادواره عامة ، و في عملية التحول الديمقراطي خاصة . فالمجتمع المدني لا ينشط فقط بقيام مؤسسات تنظيمية مستقلة عن السلطات العمومية (الدولة) ، ما لم تسبقها ثقافة ترتكز على ضروؤة تقييد هذه النشاطات بحدود معينة عند تعاملعها مع المواطنين ، باحترام حقهم في التفكير والتعبير والتنظيم والإجتماع...الخ(28) . والعكس كلما كانت الاحوال الاجتماعية و الثقافية تعاني من انقسامات داخلية : لغوية او دينية ، او قبلية او غيرها ، كلما وجدت الاحزاب السياسية و باقي مؤسسات المجتمع المدني صعوبات في القيام بدورها الطبيعي(29) .

ولهذا يجب دعم المجال الثقافي ، لأنه يعد من الأمور المهمة المتعلقة بعملية قيام المجتمع المدني . و في هذا الصدد يبرز الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه السياسات الثقافية و الاعلامية و التربوية في المجتمع، فهن تعتبر اسس هامة للمساهمة في عملية التحول الديمقراطي(30) .

و هذا الجانب الثقافي يتمثل في ركيزتين هامتين هما : العمل على نشر قيم المشاركة ، و تعميق الولاء للوطن . وحتى يتم تحقيق ذلك يجب الاهتمام بالمؤسسات التي تقوم بهذا الدور ، و هما مؤسسات التعليم و الاعلام خاصة ، كما يجب احترام الراي الآخر ، و كذا تشجيع المشاركة السياسية ، اي العمل على ترسيخ التنشئة الاجتماعية ، من خلال تعبئة الفرد ، ليؤدي ادواره داخل المجتمع ، حتى يصبح مواطنا ايجابيا ، يساهم في تحقيق التنمية المجتمعية في جميع الميادين (الشعور بالمواطنة) . و من الواضح ان نشر هذه القيم،تشكل مجتمعة ثقافة المجتمع، وتعتبر اهم قاعدة في تطوير المجتمع المدني في الجزائر(31)

اذن فعالية الاحزاب السياسية و تنظيمات المجتمع المدني و مساهمتها في التنمية السياسية وفي عملية التحول الديموقراطي ، مرتبط بشكل الثقافة السياسية السائدة ، و يتحقق ذلك من خلال ثقافة المشاركة ، هذا ما يؤدي الى انضمام الافراد و إقبالهم على العمل السياسيي ، بل و التأثير في العملية السياسية برمتها و من ثم اقامة دولة ديمقراطية حقيقية و ليست شكلية(32)

و لنجاح الاطار الثقافي و الاجتماعي في دعم المجتمع المدني ، يجب تلبية مطالب الافراد و رغباتهم ، و تحقيق حاجاتهم الضرورية، و رفع مستوى الدخل الفردي، مما يجعلهم يترفعون عن الحاجات الخاصة بهم، ويسمح لهم بالاهتمام بالمشاركة السياسية ، والدخول في الاحزاب والمنظمات التي تمثل لهم وسائل للمشاركة في عملية التحول الديمقراطي .

2.2.4– الوسائل الاقتصادية Economical means : اي العمل على تحقيق مستوى معقول من النمو الاقتصادي كأساس لا بد منه لقيام مجتمع مدني نشيط . وكما هو معروف فإن فكرة المجتمع المدني تعود الى الدول المتقدمة ذات المستوى الاقتصادي العالي، الذي ساهم في تشكيل النظم الديمقراطية ، بخلاف الدول المتخلفة ، و منها الجزائر ، التي تعاني من ازمات و مشاكل اقتصادية كبيرة ، جعلها تفشل حتى الان في تحقيق نمو و تقدم اقتصادي ، يساهم في رفع المستوى المادي للمواطنين ، و يمكنهم بالتالي من الاهتمام بالمشاركة في الامور السياسية ، وبالتالي في عملية التحول الديموقراطي عن طريق إنشاء تنظيمات المجتمع المدني والإنظمام للأحزاب .

ومن المسائل الإقتصادية التي يجب أخذها بعين الإعتبار ، قضية التمويل التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني و الاحزاب السياسية في الجزائر ، إذ تمنع من ممارسة أي نشاط إقتصادي أو تجاري الا في ميدان الطباعة و النشر . كما ان التمويل الخارجي ،تلفه الكثير من المخاطر و الشبهات ، كالتدخل في شؤون هذه المؤسسات الداخلية ، و توجيهها بما يحقق مصالح الجهات المانحة ، و ليس المصلحة الوطنية(33) . ولهذا يجب أن تكون هناك استقلالية مالية لهذه التنظيمات ، وأن يسمح لها بممارسة النشاطات الإقتصادية والتجارية .

إذن كلما ارتفع مستوى النمو و التقدم الاقتصاديين ، و تحسنت ظروف معيشة المواطنين ، كلما زاد اهتمامهم بالشؤون العامة ، و بالتالي يزداد نشاط المجتمع المدني في المشاركة السياسية، ويزداد دوره في التنمية السياسية ، وفي عملية التحول الديموقراطي .

و بالتالي فتنشيط المجتمع المدني في الجزائر،يحتاج الى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي،ويحصل ذلك بإعطاء دور اهم للقطاع الخاص و للمبادرات الفردية، بعيدا عن تدخل الدولة، الذي يجب ان يقتصر على تهيئة الظروف الضرورية التي تسمح للإقتصاد أن يشتغل ، وذلك بوضع القوانين و القواعد التنظيمية لهذه النشاطات الخاصة ، وتحقيق الأمن والإستقرار في البلاد، دون تدخل مباشر من طرف الدولة ، لان تدخلها المباشر في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، يحد من إمكانية تشكل المجتمع المدني المستقل ومن لعب دور فعال(34)

3.2.4– الوسائل السياسية–القانونية <u>Politico-legislative means</u>(35) : و هي مجموعة المبادئ و القواعد السياسية و القانونية التي تعد الضمانات الضرورية لنشاط منظمات المجتمع المدني ، و التي يمكن حصرها في توفير إطار سياسي، يمكن مختلف هذه المنظمات من حرية التعبير عن افكارها و مصالحها بطريقة سليمة و منظمة . وتعتبر الديمقراطية احسن إطار سياسي لتطورالمجتمع المدني(36) لان تدعيم الديمقراطية هو الأساس الصحيح لقيام هذا المجتمع ، و ضمان حقوق الافراد وحرياتهم، كحق التصويت و الاختيار و حرية التعبير و حق الاجتماع ... الخ(37)

و تقوم الديمقراطية بتوفر مجموعة من المبادئ و القواعد السياسية و القانونية ،و التي يمكن حصرها في ضرورة قيام تعددية حزبية و تفعيلها، لان وجود تعددية فعلية وفعالة يعتبر من الوسائل المهمة التي يجب توفرها في الدولة التي تريد قيام مجتمع مدني نشيط وفعال ، والتي تتطلب تمكين مختلف القوى الاجتماعية و السياسية من التعبير السياسي(38)

و لتحقيق فعالية التعددية من اجل الوصول الى الديمقراطية الصحيحة ، يتطلب الأمر ما يلي :

1 – القبول بمبدأ التنوع و التعدد ، و التداول على السلطة سلميا من قبل النظام القائم .

2 – ضمان حقوق الانسان واحترامها ، باعتبارها من متطلبات تطوير و تنشيط المجتمع المدني .

3 – احترام مبدأ الفصل بين السلطات ، ووضع الحدود بين مختلف المؤسسات و أجهزة الدولة حسب الوظائف و الأدوار(39) .

4 – قيام علاقة تكاملية بين الدولة و المجتمع المدني على أسس تبنى على مبادئ المواطنة ، وسيادة القانون و دولة المؤسسات . بالإضافة الى تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية و ثمارها على الجميع وكذلك دعم دور المجتمع المدني ، لتصبح العلاقة بين الطرفين منظمة بإطار قانوني ، من اجل تحقيق نوع من التوازن والتكامل(40)

5 – ضرورة وجود وسائل تسمح بالتداول على القيادة داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها. إذ أنه كما أشير آنفا ، يلاحظ في الجزائر هيمنة الثقافة التسلطية في هذه المؤسسات . وخاصة داخل الأحزاب السياسية ، نفس الشخص القائد منذ نشأة الحزب (قضية الشخصنة) .

6 – يجب التخفيف من سيطرة و تغلغل الدولة داخل المجتمع المدني و محاولة احتوائه ، بحجة المبرر الأمني وحجة حماية النظام العام ، مما يؤدي الى التضييق على الحريات العامة و النشاطات(41) . لهذا على الدولة ان تلتزم بالحياد إزاء فعاليات المجتمع المدني و تنظيماته المختلفة ، و كذلك التخفيف من الاجراءات البيروقراطية المعرقلة في التعامل معها سواء في إنشائها أو حول نشاطاتها كذلك(42).

7- ضرورة دعم الاتصال بين النظام السياسي و مؤسسات المجتمع المدني ، عن طريق الوسائل الرسمية و غير الرسمية ، لتمكين فعاليات هذا المجتمع من التعبير عن نفسها ، ولذلك وجب تفعيل دور الاعلام و تنشيطه .

كما يجب ان يكون هناك تنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني نفسها،و تدعيم وسائل الحوار بينها و بين المواطنين ، من اجل تحسيسهم بأهمية العمل الحزبي و الجمعوي والسياسي . ولتحقيق هذا الدور يجب تعبئة وسائل الإعلام و الإتصال المختلفة كذلك حتى تلعب هذا الدور .

إذا تحققت هذه المطالب والشروط ، يستطيع المجتمع المدنى أن يلعب دوره كما يجب ، ويمكن تحقيق تحول ديموقراطي سليم ، وبالتالي الوصول إلى قيام دولة ديموقراطية حقيقية في الجزائر .

5- الخاتمة : في هذه الدراسة تم تناول دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ، نظرا لانها من بين الدول التي بدأت خطوات في مرحلة التحول هذا . و هكذا تم التعرض لمفهوم المجتمع المدني بصفة عامة والمجتمع المدني في الجزائر بصفة خاصة . كما تم تحليل دوره في عملية التحول هذه ، و ذلك من خلال استعراض دوره في عملية التنشئة السياسية ، و دوره في عملية المشاركة السياسية (الانتخابات) و كذلك بالتعرض الى تلك العلاقة التي ظلت تربط المجتمع المدني بالسلطة السياسية الحاكمة في الجزائر . و اتضح ان وظيفة هذا المجتمع في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر هامة جدا ، مثلها مثل الوظيفة التي تلعبها المؤسسات الرسمية في الدولة . هذه الأهمية نابعة خاصة من امتلاك المجتمع المدني رصيدا ثقافيا و معرفيا ، يسمح للجزائر من الحصول على فرص جديدة لإقامة دولة ديمقراطية حقيقية ، نابعة من خصوصيات ومقومات المجتمع الجزائري . فالمجتمع المدني هو إنعكاس للخلفيات الاجتماعية والثقافية و التاريخية و غيرها للمجتمع الجزائري، مما يسمح له بان يكون مصدرا للعديد من الحلول للمشاكل الكثيرة التي تواجه عملية التحول الديمقراطي .

كل هذا يبين العلاقة الهامة بين المجتمع المدني في الجزائر ، و بين هذه العملية الديموقراطية ، حيث ان عمل مؤسسات هذا المجتمع قائم على تنظيم مشاركة المواطنين في العملية السياسية، و كذا الوصول الى المساهمة

في صنع القرارات في مختلف مجالات حياتهم . و هذا يظهر الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في دفع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر الى الامام ، وخاصة اذا سمح له بالقيام بدوره هذا ، و المتعلق بتنشيط المشاركة السياسية ، و ترسيخ ثقافة اجتماعية و سياسية ، تكون القاعدة الامامية في إقامة التنشئة الاجتماعية و السياسية .

و لكن في الجزائر ، ظلت العلاقة بين المجتمع المدني و السلطة السياسية تتميز بالتبعية ، بسبب عدم ثقة هذه السلطة بمنظماته .فهي تراها مصدر تهديد لها ، مما جعلها منظمات مراقبة و مقيدة. ونتيجة لذلك ظلت فعالية المجتمع المدني في الجزائر ضعيفة جدا ، و دورها ظل محدودا ، بسبب طبيعة النظام و سياسية الهيمنة . بالإضافة إلى العوائق والصعوبات الأخرى التي ذكرت في ثنايا هذه الدراسة .

ولهذا يجب على المجتمع المدني في الجزائر ، لكي يحصل تحول ديمقراطي صحيح أن يمكن من أداء دوره و ذلك بفتح المجال امامه للمساهمة في ترسيخ الديمقراطية ، لان هذه مسؤولية جميع الشركاء الاجتماعيين ، وليست مسؤولية الدولة وحدها . كما يجب ان يتم تكريس مبادئ الديمقراطية داخل هياكل منظمات المجتمع المدني أولا، خاصة فيما يتعلق بثقافة التداول على القيادة ، و العمل على تثبيت هذه الثقافة على مستوى الفاعلين داخل هذه المنظمات . بالإضافة إلى تهيئة الوسائل الثقافية – الإجتماعية والإقتصادية والسياسية–القانونية التي تعمل دعم المجتمع المدني ودفعه ليقوم بدوره كما ينبغي . وقد يكون الحراك الأخير بداية لدور كبير لهذا المجتمع المدني في نجاح العملية الديموقراطية الحقيقية في الجزائر .

6.– الهوامش والمراجع :

1 .جون هرنبرج ، المجتمع المدني ، التاريخ النقدي للفكرة ، ترجمة علي حاكم وحسن ناظم ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، 2008 ، ص ص 54 ، 55 .

2 .غازي الصوراني ، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي ، غزة ، فلسطين ، مركز دراسات الغد العربي ، 2004 ، ص 26 .

3 . المرجع نفسه ، ص 26 .

4 . محي الدين بياضي ، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ، دوره في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011 ، 2012 ، ص ص17 ، 18 .

5 . ستيفن ديلو ، المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية ، ترجمة ربيع وهبة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2003 .

6 . وكالة الولايات المتحدة الأمريكية ، المجتمع المدني في العالم العربي ، 2013 ، ص 7 .

7 . المرجع نفسه ، ص 7 .

8 . عمر عابد ، المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015 ، 2016 ، ص ص 14 ، 15 .

9 . المرجع نفسه ، ص 14 .

10 . المرجع نفسه ، ص 45 .

11 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 16.06 ، المؤرخ في 12. 01 .2012 ، يتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسيمة ، العدد 2 ، في 15.01.2012 .

12 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 16. 01 ، المؤرخ في 6.3. 2016 ، يتضمن تعديل الدستور ،الجريدة الرسمية العدد 14 ، في 7.3.2016 .

13 . بلال موازي الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، عدد 1 ، جانفي 2015 ، ص 148 .

14 . عزيزة ضميري ، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2007 ، 2008 ، ص 123 .

15 . عمر عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

16 . محي الدين بياضي ، مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

17 . يسعد والي ، الإنتخابات البرلمانية والمالية وعواقبها على القطب الحزبي الرائد ، ملتقى بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، ديسمبر2017 .

18 . عمراني كربوسة ، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ، أي دور ؟ مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، جامعة بسكرة ، عدد 16 ، سبتمبر 2014 ، ص 162 .

19 . بومدين بوزيد ، حدود قوه التشريع والتغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي ، محاولة فهم التجربة الديمقراطية في الجزائر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 11 ، 2006 ، ص 64 .

20 . عمراني كربوسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 162 .

21 . المرجع نفسه ، ص 162 .

22 . المرجع نفسه ، ص 163 .

23 . بن يمينة شايب الذراع ، وضعية المؤسسات الديمقراطية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، ص ص 189 ، 190 .

24 . محمد زاهي المغيري ، المجتمع المدني والدولي ، دلالات المفهوم وإشكالية العلاقة ، في :
http://www.mshwashi.20m.com/dirasat/dirasat04.httml24
تم التصفح في :.2018.0818

25 . محمد مجدان ، العملية الديمقراطية في الجزائر ، الأسباب والعوائق ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، جامعة الجزائر3 ، مخبر الدراسات وتحليل السياسة العامة في الجزائر ، عدد5 ، 2014 ، ص 64

26 . أحمد منيسي ، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، في أحمد منيسي (محرر) ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، 2004، ص 314

27 . مسلم بابا عرابي ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية عدد 35 ، خريف 2007 ، ص ص 1- 24 .

28 . هشام عبد الكريم ، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر (1989- 1999) ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام (2005-2006) ، ص167 .

29 . ياسين ربوح ، الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية في الجزائر (1996-2008) رسالة ماجستير جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009، ص 192 .

30 . فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، جانفي 1997 ، ص 297 .

31 . ياسين ربوح ، مرجع سبق ذكره ، ص 195 .

32 . عمر عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

33 . هشام عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 169 .

34 . محي الدين بياضي ، مرجع سبق ذكره ، ص 174 .

35 .المرجع نفسه ، ص 175 .

36 . مشري مرسي ، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر ، دراسة في آلية التفعيل ، ملتقى بكلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة الشلف ، 20 أوت 2005 ، ص 16 .

37 . هشام عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 166 .

38 . المرجع نفسه ، ص 154 .

39 . أحمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 197 .

40 . مشري مرسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 ،

41 . صالح زياني ، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي ، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، عدد 9 ، 2003 ، ص 80 .

42 . مشري مرسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .